أهمية النشاط التأميني في تحقيق تكامل مختلف أدوات إدارة المخاطر الفلاحية– دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين

The importance of insurance activity in achieving the integration of various agricultural risk management tools - a case study of the National Insurance Company(SAA)

بلال مسعداوي *[1]، د. منية خليفة [2]

[1] خميس مليانة، مخبر الصناعة،التطور التنظيمي للمؤسسات والإبداع، bilal.messadaoui@univ-dbkm.dz

[2] جامعة خميس مليانة، مخبر الصناعة،التطور التنظيمي للمؤسسات والابداع، الجزائر، mouniakh520@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/26 تاريخ القبول: 2021/11/17 تاريخ النشر: 2021/12/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مصادر الخطر التي تواجه النشاط الفلاحي وتحليل مدى فعالية الأدوات المتاحة لتسيير هذه المخاطر مع إبراز أهمية النشاط التأميني ضمن هذه المنظومة ومدى فعاليته في تحقيق التكامل بين مختلف عناصر هذه المنظومة إضافة إلى الدور المنوط للدولة .

توصلنا في نهاية الدراسة إلى أن نجاح الموسم الزراعي مرهون بمدى كفاءة و تكامل أدوات إدارة المخاطر الفلاحية، أما الدراسة الميدانية فأفضت إلى أن تغطية الشركة الوطنية للتأمين في مجال المخاطر الفلاحية جد محدودة ولا تتكامل سواء مع أدوات إدارة المخاطر المتاحة على مستوى المستثمرات الفلاحية أو الآليات تتدخل الدولة لحماية النشاط .

كلمات مفتاحية: تسيير المخاطر الفلاحية ؛حلول تأمينية ؛ دعم الدولة .

تصنيف JEL : G22، Q54،O13.

Abstract:

This study aims to shed light on the sources of risks facing agricultural activity, and analyze the effectiveness of the tools available to manage them, while highlighting the importance of the insurance activity within this system and its integration with state intervention.

At the end of the study, we concluded that the success of the agricultural season depends on the efficiency and integration of agricultural risk management tools. As for the field study, the coverage of the National Insurance Company in the agricultural risks is very limited and does not integrate with the risk management tools.

Keywords: Managing agricultural risks; Insurance solutions; state subsidy.

Jel Classification Codes: G22, Q54, O13.

*بلال مسعداوي

I. مقدمة:

يعد النشاط الفلاحي ذا أهمية إستراتيجية بالغة جعلته يحظى بعناية خاصة ضمن السياسات الاقتصادية المنتهجة في العديد من الدول، حيث بات احد الرهانات القائمة لتحقيق الأمن الغذائي إضافة إلى دوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تفاعله مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، و في نفس السياق و حسب معطيات البنك العالمي تواصل نموا اختراق النشاط الفلاحي للناتج المحلى الإجمالي في الجزائر ليصل سنة 2020 ما نسبته 14.2%، وأحصت الغرفة الوطنية للفلاحة في الجزائر أكثر من 1.16 مليون مستثمرة فلاحيه نهاية سنة 2020 تؤدي دورا مهم في توفير مناصب عمل لشريحة كبيرة من المجتمع، خاصة في الأرياف حيث يعد ركيزة الكفاف الرئيسية للسكان الذين يعيشون في هذه المناطق.

غير أن طبيعة هذا النشاط الفلاحي الذي يتم في بيئة مفتوحة على التغيرات المناخية إضافة إلى تعامله مع كائنات حية جد حساسة للأخطار الصحية، جعلته أكثر النشاطات الاقتصادية عرضة للخطر، وساهمت الأساليب الحديثة للإنتاج الفلاحي بروز مخاطر جديدة، مما جعل خيار إدارة المخاطر جد حيوي، ويبرز التأمين كأحد أهم الآليات المتاحة لإدارة المخاطر الفلاحية.

يوفر نشاط التامين في الجزائر أدوات جد فعالة للحد من تبعات بعض المخاطر الفلاحية، غير أن هذه الأدوات تقف عاجزة عن تغطية المخاطر التي تتصف بالنظامية و التي يؤدي تحققها إلى تضرر مجموعة كبيرة من المؤمن لهم ، مما يجعل نظام التامين عاجز عن تغطية هذه الخسائر، مثل الخسائر الناجمة عن تغير المناخ و تلك الناتجة عن تقلبات الأسعار و التي عادة تؤدي إلى كوارث فلاحية، الأمر الذي دفع بالدولة إلى تنفيذ برامج و سياسات تهدف إلى حماية هذا النشاط الاستراتيج ي من خلال إعداد منظومة متكاملة لإدارة مخاطر التي تواجه هذا النشاط .

الإشكالية:

من خلال ما سبق تبلورت معالم إشكالية البحث في التساؤل التالي:

ما مدى أهمية النشاط التأميني في تحقيق تكامل مختلف الأدوات المتاحة لإدارة مخاطر التي تواجه النشاط الفلاحي.

الفرضيات:

- إن اعتماد أدوات إدارة المخاطر أمر ضروري لنجاح الموسم الزراعي؛
- يعتبر التأمين الآلية الأكثر فعالية في إدارة المخاطر الفلاحية؛
- تتكامل التغطية التأمينية التي توفرها الشركة الوطنية للتأمين مع مختلف الأدوات إدارة المخاطر الفلاحية المتاحة في الجزائر.

عدد من الدراسات تناولت العلاقة بين التامين و إدارة المخاطر الفلاحية أهمها :

– المقال الذي نشرته مجلة العلوم الإنسانية لجامعة محمد خيضر بسكرة في العدد الثاني و العشرون الصادر في جوان 2011، للدكتورة فاطمة الزهراء طاهري، بعنوان دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية و الذي تناول الجانب النظري للأخطار الفلاحية و مختلف أشكال التغطية التأمينية المتاحة و الإحصائيات حول وضعية السوق الوطني من 2002 الى 2008، توصلت في نهاية إلى أن التأمين يلعب دور ثانوي و هامشي في حماية النشاط الفلاحي بسبب فجوة بين التغطية المتاحة و احتياجات المزارعين، إلا انه لم يتم بحث التغطية التأمينية و حدودها.

– المقال المنشور في مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2 في العدد جوان 2019 للأستاذ للوشي محمد و أ. أقناروس محمد لمين ، بعنوان التأمين الفلاحي في الجزائر بين معوقات انتشاره و الحلول المقترحة ، والتي تناولت تقنيات التأمين و أنواعه

وإحصائيات السوق الوطني للتأمين الفلاحي بين 2016 و 2017 و أهم معوقات انتشار التأمين الفلاحي و سبل تجاوزها، حيث توصلت الدراسة إلى عدة اقتراحات أهمها ضرورة تدخل الدولة لدعم القطاع و تطوير التأمين التكافلي و التأمين المصغر.

– أما الإضافةالتي تقدمها الدراسة التي نحن بصددها فتتمثل في التعرض إلى التغطية التأمينيةة في مجال النشاط الفلاحي وحدودها ، إضافة إلى تكاملها مع الأدوات الأخرى المتاحة و تقديم نظرة شاملة للسوق الوطني من خلال الإحصائيات في المرحلة الممتدة من 2013 إلى 2020، و الاعتماد على الدراسة الميدانية لأحد أهم الشركات الوطنية للتأمين، لبحث واقع و حقيقة التغطية التأمينيةة من الجانب تركيب العقود و تحليل كفاءة التغطية التأمينية و تكاملها مع الأدوات الأخرى .

II. تشخيص طبيعة المخاطر التي تواجه النشاط الفلاحي:

تحيط الأخطار بجميع النشاطات الاقتصادية، وعادة تكون من نفس المصدر إلا أن النشاط الفلاحي يتميز بمصادر أخطار خاصة، وهي نابعة من طبيعي النشاط الذي يتعامل مع كائنات حية تتطلب مناخ معين و إجراءات صحية خاصة.

II–1 مفاهيم عامة حول الخطر الفلاحي :

لقد حظي مصطلح الخطر باهتمام العديد من الباحثين و يعتبر Frank Knight أول من حاول إعطاء مفهوم للخطر في كتابه Risk Uncertainty and Profit الذي تم نشره سنة 1921 والذي يعد كحجر أساس لتأصيل مفهوم الخطر و تصحيح الاشتباه الواقع بينه و بين مفهوم عدم اليقين، فوفق هذا المؤلف ينشأ الخطر عندما يكون احتمال وقوع أي حادث قابلاً للتقدير والقياس الكمي، في حين أن عدم اليقين يكون متعلق بحوادث لا يمكن التنبؤ بحدوثها ولا قياسها . (Anaman, 1985)

ووفق معيار ISO 31000:2018 ، فإن الخطر هو حالة عدم التأكد التي قد تكون ناتجة عن عدم وجود معلومات بشأن فهم أو معرفة حدث محتمل والذي يؤدي إلي الانحراف عن تحقيق الأهداف المحدد سلفا، لهذا يمكن أن يكون هذا الانحراف ذو أثر سلبي أو ايجابي علي النتيجة المتوقعة، وهذه الأهداف يمكن أن تأخذ عدة أشكال مثل : أهداف مالية، أهداف صحية وأمنية، وحتى بيئية ويمكن أن تمس عدة مستويات : إستراتيجي، تنظيمي أو على مستوى المشروع(ISO, 2018).

أما من منظور شركات التأمين فيعرفه المجلس الوطني للتأمين في مسرد مصطلحات التأمين " أن الخطر من وجهة نظر التأمين هو حادث مستقبلي يحتمل الوقوع، ولا يتوقف على إرادة أي من الطرفين (المؤمن و المؤمن له)، يخلف أضرار جسمانية و/أو مادية و معنوية " (CNA, 2011) و يؤصل هذا التعريف شرطا للأخطار القابل للتأمين وهو أن تكون خارجة عن إرادة الطرفين.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نخلص إلى التعريف التالي الذي يتوافق مع طبيعة المخ اطر الفلاحية ، الخطر هو حالة من عدم التأكد القابلة للقياس يؤدي تحققه إلى الانحراف عن تحقيق الأهداف و ينتج عنه أضرار مادية و/أو معنوية

و تؤكد الدراسة التي قام بها Holzmann إلى انه يمكن تمييز بين فئتين من الأخطار الفلاحية: (Holzmann :& Jorgensen, 2001)

– الأخطار النظامية: تتميز الأخطار النظامية بأنها تؤثر على أكثر من شخص في نفس المنطقة لذلك فإن لديها درجة عالية من الارتباط بين الأفراد في نفس المنطقة أو البلد، وفي القطاع الزراعي غالبًا ما يُنظر إلى خطر السعر على أنه خطر نظامي لأنه يؤثر على دول بأكملها في وقت واحد.
– الأخطار المستقلة: على العكس من ذلك، فإن المخاطر المستقلة، لها معدل ارتباط منخفض بين الأفراد في البيئة الزراعية و تؤثر هذه الأخطار على عدد محدود من المزارعين في نفس المنطقة مثل حوادث البرد أو نفوق المواشي .

II–2 مصادر الخطر الفلاحي :

يعد النشاط الزراعي أكثر النشاطات الاقتصادية هشاشة و عرضة للمخاطر، و هذا راجع لعدة خصوصيات تميزه عن الأنشطة الأخرى على اعتبار انه يتم في محيط مفتوح يصعب عزله عن الخطر الناجم عن التقلبات المناخية، إضافة إلي تعامله مع كائنات حية تتطلب عناية ودقة شديدة في التعامل معها (طاهري، 2013، صفحة 83)ومن جهة أخرى تتميز الأسواق الزراعية بديناميكية في حركة الأسعار، مما يساهم في عدم استقرار الدخل المتأتي عن ممارسة هذا النشاط.

و حسب العديد من الدراسات في إطار منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تم تصنيف مصادر الخطر الفلاحي إلى المخاطر العامة أو تلك التي يشترك بها النشاط الفلاحي مع غيره من الأنشطة وهي عادة تستهدف عوامل الإنتاج (الخطر المالي، الخطر البشري، معدات الانتاج) و المخاطر التي لها خصوصية فلاحيه و التي تشكل موضع الدراسة ،حيث تؤثر على الإنتاج الفلاحي نفسه و يمكن حصرها في مجموعتين :مخاطر الإنتاج و مخاطر السوق (OCDE, 2009).

II–2 –1 مخاطر الإنتاج:

تعد ظاهرة تغير المناخ وما نجم عنها من تغير في النظم البيئية، أحد أهم التحديات الراهنة للعالم اليوم، و على الرغم من أن تغير المناخ كان عملية مستمرة، إلا أن القرن الأخير عرف وتيرة جد سريعة لارتفع درجة الحرارة والتي قدرت 0.9 درجة مئوية، ويرجع ذلك أساسًا إلى زيادة انبعاث غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، ويتوقع أن يصل هذا الارتفاع إلى 1.5 درجة مئوية بحلول عام 2050، و يؤدى الارتفاع الغير مسبوق في درجات الحرارة إلى زيادة الظواهر المتطرفة للمناخ في جميع أنحاء العالم كالجفاف والفيضانات والأنماط غير المنتظمة لهطول الأمطار وموجات الحر، ووفقًا للتقرير السنوي للطقس والمناخ والكوارث، تسببت الكوارث الطبيعية منذ عام 2016 في خسائر اقتصادية تجاوزت 200 مليار دولار أمريكي سنويًا في جميع أنحاء العالم وصلت في سنة 2018 ما قيمته 225 مليار دولار أمريكي، و يُعزى حوالي 95٪ من هذه الخسائر إلى الحوادث المتعلقة بالطقس كالأعاصير والفيضانات والجفاف(Arora, 2019) .

وتبرز آثار تغير المناخ في النشاط الفلاحي بشكل جد واضح، فعلى سبيل المثال تظهر أحدث الدراسات حول آثار الاحتباس الحراري في إفريقيا أنه في المتوسط يمكن أن يزيد الاعتماد على الواردات الغذائية لإطعام السكان بمقدار 20 نقطة بحلول عام 2050 ،حاليا تتجاوز 40% (Vincent & autres, 2017) .

المخاطر المناخية :

تعد ظاهرة تغير المناخ وما نجم عنها من تغير في النظم البيئية، أحد أهم التحديات الراهنة للعالم اليوم، و على الرغم من أن تغير المناخ كان عملية مستمرة، إلا أن القرن الأخير عرف وتيرة جد سريعة لارتفع درجة الحرارة والتي قدرت 0.9 درجة مئوية، ويرجع ذلك أساسًا إلى زيادة انبعاث غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، ويتوقع أن يصل هذا الارتفاع إلى 1.5 درجة مئوية بحلول عام 2050، و يؤدى الارتفاع الغير مسبوق في درجات الحرارة إلى زيادة الظواهر المتطرفة للمناخ في جميع أنحاء العالم كالجفاف والفيضانات والأنماط غير المنتظمة لهطول الأمطار وموجات الحر، ووفقًا للتقرير السنوي للطقس والمناخ والكوارث، تسببت الكوارث الطبيعية منذ عام 2016 في خسائر اقتصادية تجاوزت 200 مليار دولار أمريكي سنويًا في جميع أنحاء العالم وصلت في سنة 2018 ما قيمته 225 مليار دولار أمريكي، و يُعزى حوالي 95٪ من هذه الخسائر إلى الحوادث المتعلقة بالطقس كالأعاصير والفيضانات والجفاف(Arora, 2019) .

وتبرز آثار تغير المناخ في النشاط الفلاحي بشكل جد واضح، فعلى سبيل المثال تظهر أحدث الدراسات حول آثار الاحتباس الحراري في إفريقيا أنه في المتوسط يمكن أن يزيد الاعتماد على الواردات الغذائية لإطعام السكان بمقدار 20 نقطة بحلول عام 2050 (40٪ حاليا). (Vincent & autres, 2017) .

المخاطر الصحية:

عرف قطاع تربية الحيوانية تغير هيكلي و سريع في القرن الأخير، أهم سماته التمركز الجغرافي لمرافق الإنتاج الحيواني المكثف بمحاذاة التكتلات السكنية و الحضرية، نشاط حركة قطعان المواشي و الدواجن بين الدول، إضافة إلى تبادل وتفاعل مسببات الأمراض بين أنظمة الإنتاج المكثفة والأنظمة التقليدي للإنتاج حيث يتم اعتماد استراتيجيات مختلفة للسيطرة على الأمراض، وفي الوقت نفسه عمل تغير المناخ على تغيير أنماط حدوث أمراض الماشية مما ساهم في بروز مخاطر صحية جديدة ناهيك عن زيادة حدة المخاطر المعروفة.

و رغم اعتماد المنظمة العالمية لصحة الحيوان وسلامة الأغذية لمعايير و لوائح جد صارمة متعلقة بصحة الحيوان إلا أن العولمة و تحرير التجارة إضافة إلى تعقيد سلاسل التوريد في قطاع الثروة الحيوانية حد من فعالية هذه لإجراءات بل جعلها تشكل عائقا بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين لا يحوزون على القدرة التقنية والمالية التي تمكنهم على الامتثال لهذه الإجراءات(FAO, 2009) .

و لا تعتبر الثروة النباتية في منأى عن المخاطر الصحية، فوفق بيانات الفاو يتم كل عام بيع منتجات زراعية وتداولها بقيمة 1.1 تريليون دولار أمريكي، ويمثل الغذاء أكثر من 80% من هذه القيمة، إلا أن الآفات تتسبب في ضياع ما نسبته تتراوح بين 10 الى 16% سنويا من المحاصيل الزراعية العالمية، بخسارة تقدر قيمتها بـ 220 مليار دولار أمريكي (منظمة الاغذية و الزراعة للأمم المتحدة، 2018).

II–2 -2 خطر السعر :

يعتبر خطر السعر خطرا نظاميا، مما يجعل أثاره أكثر شمولا وسلبية مقارنة بأخطار الإنتاج، حيث يسمح طول دورة الإنتاج للنشاط الفلاحي في تباين هامش الربح المحصل مقارنة بذالك المتوقع، نتيجة احد السببين هما :

- ارتفاع أسعار المدخلات الفلاحية: وهي كل ما يتم إدخاله في دورة الإنتاج كالبذور، المبيدات، الأسمدة، العلف و غيرها، و ترتبط أسعار هذه الأخيرة بعوامل يصعب التحكم فيها فعلى سبيل المثال يعد الغاز المحدد الرئيسي لتكلفة إنتاج الأسمدة النيتروجينية بما نسبته تتجاوز 50٪ في حين يمثل هذا الأخير المادة الخام الضرورية لتصنيع سماد الأمونيا (Baudart, 2021).
- انخفاض سعر المخرجات: وهي المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني و يعد عدم استقرار أسعار أغلب المحاصيل الزراعية مرتبط إلى حد كبير بالمناخ خاصة إذا كان تراكميا في عدة مناطق جغرافية و عوامل أخرى أهمها:

– تعتبر السياسات الحكومية المنتهجة، كتشديد الإجراءات التجارية وتغييرات في أنظمة الشراء والتخزين، محركات مهمة لأسعار الأغذية في العالم.

– المضاربة في الأسواق العالمية؛

– طاقة التخزينية العالمية؛

– مؤخرا ظهر عامل جديد و هو سعر المحروقات، حيث يتم استخدام عدد من المحاصيل الفلاحية لإنتاج الطاقة الحيوية كبديل اقتصادي للطاقات الاحفورية (OCDE/FAO, 2019).

III. أهم آليات إدارة المخاطر الفلاحية:

تعتبر إدارة المخاطر تنظيما متكامل يهدف إلى مجابهة الأخطار من خلال الحد من تكرار حدوثها من جهة، إضافة إلى التقليل من حجم الخسائر المتوقعة وهذا بأقل تكلفة ممكنة (اسامة و شقيري، 2015)، و في مجال النشاط الفلاحي تساعد على توفير الكثير من الجهد والموارد المالية التي تنفق في حالة وقوع الخطر من خلال اعتماد آليات تتناسب مع خصوصيات ال بلد و نوعية الإنتاج الفلاحي إضافة إلى مستوى إتاحة المعلومات، وعموما يمكن تلخيص هذه الأدوات في ثلاثة استراتيجيات هي (Kimura, Antón, & LeThi, 2010, p. 30): الاحتفاظ بالخطر، تحويل الخطر وأخيرا تدخل الدولة لحماية النشاط.

III –1 استرتيجية الاحتفاظ بالخطر:

طور الفلاحون في الماضي العديد من الأدوات للحد من اثأر الأخطار التي تهدد نشاطهم، لا تزال هذه الأدوات فعالة إلي يومنا هذا أهمها : تنويع المنتجات، الادخار الفلاحي ثم تلتها التعاونيات الفلاحية .

تنويع المحاصيل:

تعد إستراتيجية تنويع المحاصيل أحد أهم الأدوات المتخذة للحد من خطر تذبذب الدخل في النشاط الفلاحي، و تتم هذه الإستراتيجية من خلال اختيار مزيج من المنتجات الفلاحية بمداخيل ذات ارتباط ضعيف أو سالب، حيث يسمح اختلاف هيكل الخطر لهذه المنتجات إلي تقليص تباين الدخل بين المواسم الفلاحية (طاهري، 2013، صفحة 93)من خلال زيادة استقرار الدخل بسبب تعدد مصادره، و في هذا الصدد تعد الدراسة التي قام بنشرها OCDE في عام 2010 من الدراسات الرئيسة في هذا المجال، وهذا بالاعتماد على المسح الإحصائي الذي قامت به شبكة المعلومات المحاسبية للمزارعين RICA في كل من ألمانيا و المملكة المتحدة و استونيا و هولند ا و استراليا ، العملية استهدفت 100 مستثمرة فلاحيه في مجال المحاصيل الكبرى في كل دولة ، لمدة تتراوح بين 5 و 12 سنة (Kimura, Antón, & LeThi, 2010, p. 19)، و يمكن تلخيص نتيجة هذه الدراسة في الجدول التالي:

الجدول 1: مقارنة معامل تباين الدخل في حالة الزراعة الأحادية والتنويع

	المحاصيل	ألمانيا	المملكة المتحدة	استونيا	هولندا	استراليا
معامل تباين الدخل السنوي للزراعة الأحادية في الهكتار الواحد	القمح	0.20	0.31	0.42	0.64	0.47
	الشعير	0.31	0.33	0.41		0.54
	البذور الزيتية	0.31	0.33			0.46
	الذرة	0.29		0.50		
	شمندر سكري	0.16				
	الشوفان			0.45	0.27	
معامل التباين السنوي في حالة تنويع		**0.12**	**0.29**	**0.29**	**0.35**	**0.33**

Source : SHINGO Kimura, et autre,2010,P19

اعتمدت الدراسة في حساب الدخل السنوي للنشاط الزراعي على ثلاثة متغيرات وفق المعادلة التالية:

الدخل الزراعي(I)= إيرادات النشاط الزراعي + دعم الدولة (R) – تكاليف النشاط (C).

و يكون حساب تباين الدخل الزراعي (variance) بجمع تباين المتغيرات الثلاثة إلا انه في الواقع تعتبر هذه المتغيرات غير مستقلة حيث توجد علاقة موجبة بين إيرادات النشاط و تكاليف النشاط و علاقة سالبة بين دعم الدولة و إيرادات النشاط ، ولإلغاء هذه العلاقة تم إدخال التباين المشترك بين هذه المتغيرات (covariance) في حساب تباين الدخل في الجدول السابق لتكون المعادلة كالتالي :

$$Var(I) = Var(R) + Var(S) + Var(C) + 2Cov(R,S) - 2Cov(R,C) - 2Cov(S,C)$$

ويؤكد الجدول السابق مدى تأثير تنويع المحاصيل على تقليص تباين الدخل السنوي في عدد من الدول، و بأخذ التجربة الألمانية مثلا نلاحظ أن تباين الدخل بين المواسم الفلاحية كان 0.20 في القمح و 0.31 بالنسبة للشعير و البذور الزيتية في حين بلغ 0.29 بالنسبة للذرة و 0.16 بالنسبة الشوفان، لينخفض إلى 0.12 حين تم اعتماد إستراتيجية التنويع القائمة على إنتاج الستة محاصيل معا بدلا من تخصص في إنتاج أحادي(Kimura, Antón, & LeThi, 2010, p. 19).

إلا أن التحدي الذي يواجه هذه التقنية هو تكلفة الفرصة البديلة، على اعتبار أن الفلاحة الحديثة تعتمد على التركيز و التخصص بفضل استخدام التكنولوجيا الحديثة وهذا بهدف رفع الإنتاجية، تحسين الأداء و تخفيض التكاليف.

الادخار الفلاحي:

تعمل هذه التقنية على تخفيف حدة الخطر من خلال الادخار في السنوات الوفرة قصد ضبط الدخل في السنوات السيئة نتيجة تحقق أحدى المخاطر، وتجدر الإشارة في هذا المجال إلي التجربة الكندية حيث قامت الحكومة سنة 1990 بالتعاون مع المنتجين الفلاحين لإنشاء صندوق ضبط الدخل CSRN، حيث يقوم الفلاحين بالادخار فيه كل سنة ما نسبته 3 %من عوائدهم مقابل نسبة فائدة تحفيزية تفوق التي تقدمها البنوك، و يمكن للمدخرين الرجوع إلي هذا الحساب إذا تعدى انخفاض دخلهم الفلاحي السنوي نسبة 70% (Martial, 2003, p. 17) ، غير أن هذه الطريقة تحد من إمكانية توسع الفلاحين في نشاطهم بسبب تعطيل فوائضهم الربحية، إضافة إلى أن اغلب التنظيمات الجبائية تعمل على تحفيز إعادة استثمار الهوامش الربحية .

التعاونيات الفلاحية :

يساهم تجمع المستثمرات الصغيرة و الناشئة في شكل تعاونيات على تخطي العديد من المخاطر التي تهدد نشاطهم من خلال تبادل الخبرات و التكتل في مواجهة المخاطر، ففي فرنسا قامت التعاونيات بتجاوز أثار الأزمة المالية لسنة 2008 من خلال إستراتجية الاندماج والاستحواذ التي قلصت من عدد التعاونيات بنسبته 40%غير أنه ساهمت هذه الإستراتيجية مستقبلا في توسع مشاريع التعاونيات وبسبب الدور الحاسم الذي تلعبه التعاونيات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال مساهمتها بما يقارب 50٪ من الإنتاج الزراعي العالمي ، أعلنت الأمم المتحدة عام 2012 كسنة دولية للتعاونيات الفلاحية (Saisset, Lepetit, & Olou, 2019).

III –2 مختلف الاستجابات التأمينية للمخاطر الفلاحية:

أثبتت الأدوات التقليدية لإدارة المخاطر الفلاحية في الكثير من الأحيان عدم كفاءتها في مواجهة كثافة العوامل المناخية و التقلبات المزمنة في أسعار المدخلات و المخرجات الفلاحية، وفي المقابل يتمتع سوق التأمين بالقدرة المالية والكفاءة التي جعلته يشكل أحد أهم الخيارات في مجال إدارة المخاطر الفلاحية.

يعرف التأمين الفلاحي وفق المفهوم الاقتصادي بأنه آلية تسمح للأعوان المعرضين للخطر بنقل التركيبة المالية لهذا الأخير إلى مجموعة أكبر من الأعوان، مما يخفف من اثأر الخسائر في حالة تحققها، من خلال تقاسم المخاطر التي تحيق بالنشاط الفلاحي بين الفلاحين أنفسهم في مناطق الإنتاج المشمولة في البرنامج الذي تقوم بتسييره شركات التأمين مقابل قسط التأمين (برغوثي، 2009، صفحة 11)، و تم تطوير العديد من المنتجات التأمينية خلال العقود الأخيرة، التي يمكن حصرها في ثلاثة مجموعات.

III –2–1 صيغة التأمين الفلاحي القائم على أساس المبدأ التعويضي:

يتم حساب التعويضات عن الخسائر المحققة وفق هذه الآلية على أساس الخسارة الفعلية التي يتكبدها المؤمن له حيث انه في حالة وقوع حادث مغطى، يتم إجراء تقييم للخسارة الفعلية للمؤمن له ومن ثمة تحديد التعويض، وغالبًا ما ينقسم هذا النوع من المنتجات إلى فئتين فرعيتين: عقد تأمين المخاطر المدرجة و عقد التأمين المتعدد المخاطر (Ramiro, 2009, p. 9).

عقود تامين المخاطر المدرجة :

توفر هذه الفئة من العقود تغطية تشمل المخاطر المدرجة أي المصرح بها في العقد على سبيل الحصر، وكل خطر غير مبين في العقد يعتبر خارج التغطية التأمينية وغير قابل للتعويض، ويساهم هذا النوع من العقود بجزء كبير من أقساط التأمين الفلاحي حول العالم خاصة للحماية من أضرار البَرَد.

عقد التأمين المتعدد المخاطر :

يغطي التأمين متعدد المخاطر (على أساس المحصول) (ARPM) جميع المخاطر التي تؤثر على الإنتاج ما عدا تلك التي يتم التصريح باستبعادها في عقد، و بموجب هذه الفئة من عقود التأمين، يتم تحديد قسط التأمين على أساس المحصول المتوقع، وتكون التغطية عادة في حدود 50 إلى 70 بالمائة من المحصول المتوقع و يتم تحديده على أساس الإنتاج : التاريخي، الفعلي أو على أساس معدل منطقة النشاط، ويمثل مبلغ التعويضات نسبة من العجز في العائد المحقق مقارنة مع العائد المؤمن عليه (Ramiro, 2009, p. 10).

III –2–2 صيغة التأمين الفلاحي على أساس ضياع الدخل:

تعتبر هذه الصيغة التأمينية فئة حديثة مقارنة مع عقود التأمين التي تعتمد على حجم المحصول، حيث تتجه المصلحة التأمينية الحديثة إلى حماية تدفق الدخل، حيث تقوم على تغطية العواقب الناجمة عن انخفاض الغلة أو انخفاض الأسعار أو الاثنين معًا، فهي في الأساس تغطية ARPM إضافة إلى التأمين على السعر.

و يعتبر نجاح هذه الصيغة التأمينية مرهون بتوفر الأسواق الآجلة للمواد الأولية و سوق مالي نشيط بحيث يسمح لشركات التأمين بالتحوط ضد انخفاض الأسعار وتحويل جزء من مخاطر السعر إلى هذه الأسواق وهذا ما يفسر سبب توفر تأمين ضياع الدخل بشكل أساسي في الولايات المتحدة (Ramiro, 2009, p. 11).

III –2–3 التأمين الفلاحي على أساس مؤشر:

تعتمد هذه الآلية في تقييم التعويضات على أساس مؤشر معين وليس على أساس الخسائر التي يتم معاينتها ميدانيا، حيث أن المؤشر هو متغير يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالخسائر ولا يمكن لطرفي العقد أن يؤثران عليه، ويمكن أن يأخذ المؤشر عدة أشكال مثل: هطول الأمطار، درجة الحرارة، المردود المتوسط الإقليمي، مستوى الأنهار (برغوثي، 2009، صفحة 41)، فعلى سبيل المثال بالنسبة لمؤشر المردود المتوسط الإقليمي، يتم إنشاءه على أساس العائد المتوقع للإقليم، ويتم تحديد عتبة تقوم شركة التأمين بتعويض المؤمن عليه م في هذا الإقليم عندما يكون متوسط العائد الإقليمي أقل من هذه العتبة، وقد سمحت المصادر الجديدة للمعلومات مثل صور الأقمار الصناعية بتحقيق ابتكارات جديدة في هذا الفرع من التأمين، و يشكل أهم آلية لتجنب مشكل التحايل والتصريح الكاذب بسبب موضوعية البناء و قياس المؤشر، ومع ذلك فإن تصميم عقود التأمين بواسطة المؤشر معقد للغاية وهذا يرجع إلى تنوع الدقيق للمناخ.

IV. تدخل الدول لدعم نظام إدارة المخاطر الفلاحية:

تعد مجموعة الأدوات المتاحة للمزارع جد محدودة في مواجهة الأخطار النظامية كخطر السعر و الكوارث الفلاحية، لهذا السبب فإن تدخل الدولة لملء الفراغ في نظام إدارة المخاطر الفلاحية أمرًا ضروريًا لضمان تطوير أنشطة الإنتاج الفلاحي ودرء الاختلال في الميزان التجاري، مما دفع اغلب الدول إلى تطوير أدوات لتخفيف عواقب الكوارث و الأخطار على هذا القطاع.

وفي هذا الجانب تجدر الإشارة إلى أن اغلب المخططات الخماسية التي تم تبنيها في الجزائر منذ الاستقلال ترتكز على الدعم المباشر للفلاحين في حالة الكوارث الفلاحية، وهذا لعدة أسباب أهمها ضعف نسبة اختراق التأمين حيث لم يتعدى معدل 0.8 % من الناتج المحلى في أحسن الحالات، إضافة إلى عدم تكافؤ الطاقة المالية لسوق التأمين مع حجم الخسائر التي يتعرض لها النشاط الفلاحي.

IV–1 مقارنة بين تجربة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي:

تعتبر تجربة الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي من التجارب العالمية الرائدة في مجال إدارة الكوارث الفلاحية، ويشترك القانونين المتعلقين بالأنشطة الزراعية في الولايات المتحدة 2014 Farm Bill و PAC 2014-2020 مع اتفاقية دول الاتحاد الأوروبي لإصلاح السياسة المشتركة للتعامل مع المساعدة المباشرة وتنظيم الأسواق الزراعية PAC 2013، من حيث الاهتمام بمختلفة الأدوات الحديثة لمعالجة عدم استقرار مستوى الدخل الزراعي، و التي يمكن تلخيصها في ثلاثة استراتيجيات (Cordier J. , 2015, p. 1):

التأمين : ويشمل كل الإعانات و التسهيلات التي من شأنها أن تشجع عملية التامين على النشاط الفلاحي كتحمل الدولة لجزء من قيمة قسط التأمين .

شباك الأمان : و يعبر عن تدخل الدولة في حالة الكوارث الفلاحية و التي يعجز قطاع التامين عن تغطيتها (مثل الأوبئة التي تصيب الماشية، الجفاف)

الإعنات المباشر:و هي أقدم وسيلة لتدخل الدولة و تعبر عن الإعانات المباشرة التي تمس الفلاحين بصفة عامة لتحسين دخلهم أو لتعويضهم عن الخسائر التي يتعرضون لها.

الجدول 2: مقارنة بين استراتيجيات تدخل الدولة في الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي

	التأمين	شباك الامان	المساعدات المباشرة
الولايات المتحدة	%60	%40	%0
الاتحاد الأوروبي	%1	%39	%60

Source : Jean Cordier, 2015, p02.

تجربة الولايات المتحدة :

يتم دعم سياسات التأمين في الولايات المتحدة بشكل كبير إذ تبلغ حصتها 60٪ من مجموع الإعانات المخصصة لإدارة المخاطر الفلاحية، و أثبتت هذه الساسة نجاعتها حيث زادت المساحة ورأس المال المؤمن عليه ستة أضعاف خلال العشرين عامًا الماضية، و يعد نشاط التأمين في الولايات المتحدة قطاع ديناميكي يقوم على شراكة بين القطاعات العامة التي يمثلها RMA والقطاع الخاص، و يساهم قانون Farm Bill 2014 العمل البحثي بشأن بوليصة التأمين تغطي: المنتجات العضوية، محاصيل الطاقة الحيوية والمحاصيل المتخصصة.

و يتكامل شباك الأمان في الولايات المتحدة في العديد من النقاط مع التأمين على المحاصيل، حيث تتكامل بوليصة التأمين CAT التي تغطي 50٪ من خسارة الإنتاج بسبب تغير المناخ مجانًا، مع نفس المعايير لعقود التأمين على المحاصيل (التي تنص على خصم 50٪)، مما يتيح للمزارعين تغطية محاصيلهم بنسبة 100% .(Cordier J. , 2015, p. 2) .

تجربة الاتحاد الأوروبي:

وعلى العكس من ذلك، تشكل المساعدات المباشرة في الاتحاد الأوروبي لدعم دخل المزارعين 60٪ من الأموال المخصصة للدعم، و تعد غير متكاملة تمامًا بإستراتيجية شباك الأمان وغير واضحة المعالم والأهداف، حتى لو لعبت دورًا في تقليص فجوة الدخل، فإن دفع دخل ثابت للمزارعين يمكن أن يؤدي إلى تصرف سلبي للفلاحين، كما أن الإجراءات في إطار شبكة الأمان مستقلة تمامًا عن أدوات إدارة المخاطر الموجودة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل التدخل في الأسعار ومساعدات التخزين الذي لا تتكامل مع أي برنامج تأمين .

IV–2 تدابير تدخل الدول في إدارة المخاطر وفقاً لمعايير منظمة التجارة العالمية:

تندرج إستراتيجية تدخل الدولة في دعم وتمويل آليات إدارة المخاطر الفلاحية بالضرورة في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية السارية، و تحتوي الاتفاقية الزراعية الموقعة في مراكش عام 1994 كجزء من مفاوضات الجات على قواعد محددة بشأن تدابير إدارة مخاطر الإنتاج والدخل.

الجدول 3 : تدابير تدخل الدول وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية WTO

	عتبة الخسارة التي تسمح بتدخل الدولة	سقف الإعانات الحكومية
الخسائر في الدخل	30% من الدخل	%70
الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية	30٪ متوسط الإنتاج لخمسة سنوات	100%

Source : Jean Cordier et autres, 2008 , P47.

لتصنيفها في المربع الأخضر للاتفاق الزراعي، يجب أن يتم تدخل الدولة في إطار حماية دخل النشاط الفلاحي فقط إذا تجاوزت الخسائر في الدخل نسبة 30٪، و على أن لا تتجاوز التعويضات ما قيمته 70٪ من الدخل المفقود.

أما في حالة الكوارث الطبيعية، سواء كانت المساعدات الحكومية تُدفع مباشرة للمنتجين أو تشكل جزءًا من برامج التأمين على المحاصيل، يجب توفر شرطين رئيسيين : أن تعترف السلطات العامة رسميًا بالكارثة الطبيعية إضافة إلى تجاوز حجم الخسارة نسبة 30 ٪ من متوسط الإنتاج في السنوات الخمس الأخيرة، و يمكن أن تغطي المساعدات 100٪ من إجمالي الخسارة الناتجة عن الكوارث الطبيعية.

إلا أن تصنيف منظمة التجارة العالمية لمدى احترام هذه القواعد يؤكد أن أغلب الدول لا تلتزم تمامًا بالاتفاقية.

V. دراسة ميدانية لبحث إسهامات الشركة الوطنية للتأمين SAA في مجال إدارة المخاطر الفلاحية:

لإبراز الدور الذي تلعبه الشركة الوطنية للتأمين في إدارة المخاطر الفلاحية وتحقيق التكامل بين مختلف الأدوات الأخرى المتاحة استدعى منا أن نقوم بدراسة ميدانية قمنا من خلالها بما يلي :

- تشخيص وضعية السوق الوطني للتأمين الفلاحي لتحديد مكانة الشركة الوطنية للتأمين في السوق؛
- الاعتماد على الإحصائيات و تقارير النشاط لتحديد تطور رقم أعمال الشركة و نمو وتيرة التعويضات بها لتحليل كفاءة الشركة في تسيير الخطر الفلاحي ؛
- إضافة إلى بحث فعالية التغطية التأمينية للشركة من خلال بحث ودراسة الشروط العامة و الخاصة لأهم عقود التامين الفلاحي و دراسة حدودها و مجال تكاملها مع إعانات الدولة باعتبارهما أهم آليتين متاحتين في الجزائر .

V– 1 تشخيص وضعية الشركة الوطنية للتأمين ضمن سوق التأمين الفلاحي في الجزائر:

شهد رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر نموا معتبرا في السنوات الأخيرة و هذا راجع للعديد من برامج تمويل النشاط الفلاحي التي اعتمدتها الدولة للنهوض بهذا القطاع، الأمر الذ ي دفع الشركة الوطنية للتأمين لتعزيز مكانتها في هذا السوق من خلال تطوير منتجات تأمينية جديدة تلبي احتياجات السوق، أهمها عقد تأمين التربية المائيات، إضافة إلى إبرام اتفاقية التأمين المصرفي مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية، والذي أصبح يحقق 60% (SAA, 2016) من رقم أعمال الشركة في هذا الفرع التأميني.

هيكل سوق التأمين الفلاحي في الجزائر :

يحوز الصندوق الوطني للتأمين الفلاحي على أغلب سوق التأمين الفلاحي بنسبة تجاوزت 68 % سنة 2019 وهذا راجع إلى خبرته في هذا المجال التي تعود إلى ما قبل الاستقلال (CNMA, 2019, p. 24) ، مستفيدا من الخبرة التي كان يمتلكها القرض الفلاحي الفرنسي الذي يعتبر أقدم شركات التأمين في إفريقيا وهذا بعد احتكار الدولة للتأمين من خلال الأمر رقم 66/127 في 27 ماي 1966.

الشكل 1: هيكل سوق التأمين الفلاحي في الجزائر سنة 2019

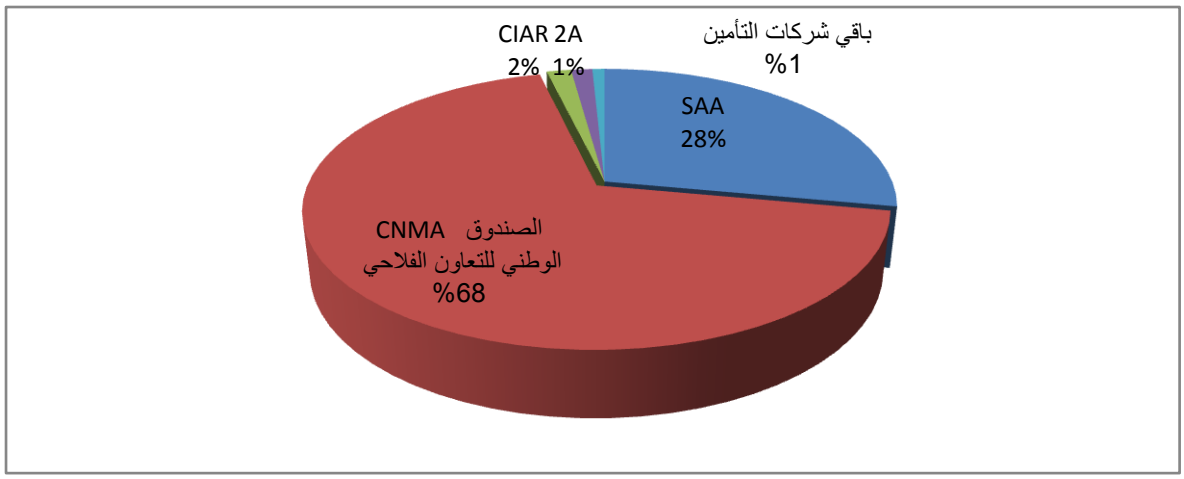

المصدر: من اعداد الباحث من خلال تقارير النشاط SAA، CNMA و نشريات CNA.2019

ومع حداثة تجربة الشركة الوطنية للتأمين في هذا الفرع التأميني و التي تعود إلى ما بعد صدور الأمر 07/95، إلا أنها استطاعت أن تفتك حصة 27.9% من السوق برقم أعمال تجاوز 750 مليون دج سنة 2019، لتصبح المنافس الأول للصندوق الوطني للتأمين الفلاحي(SAA, 2019, p. 17) ، أما باقي شركات التأمين فلا تتجاوز حصتهم مجتمعين نسبة 4%.

و ساعدت اتفاقية التأمين البنكي التي أبرمتها الشركة الوطنية للتأمين مع بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR سنة 2010 والتي تسمح لهذا الأخير بتوزيع منتجات التأمين الفلاحي، على زيادة استقطاب المزيد من الفلاحين للاستفادة من الخدمات التأمينية للشركة، وفي سنة 2020 تمكنت الشبكة التجارية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من توزيع أكثر من76% من رقم الأعمال الذي حققته الشركة الوطنية للتأمين, (Direction Central des Assurances Agricoles , SAA, 2020).

تطور رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمين في مجال التأمين الفلاحي:

عرف رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمين في مجال التأمين على المخاطر الفلاحيه نموا مستمرا منذ دخولها هذا المجال، حيث حقق معدل نمو 2013 وصل إلى 74 %، ورقم أعمال تجاوز 445.08 مليون دينار جزائري، مقارنة بنسبة نمو السوق التي لم تتجاوز 24%، وتواصل هذا النمو إلى غاية سنة 2016 ليحقق معدل تراجع تجاوز 34%، وهي نسبة تراجع اكبر من المعدل السوق، ويرجع هذا الى إتباع الدولة لسياسة ترشيد النفقات على خلفية انهيار أسعار المحروقات، مما اثر سلبا على تمويل النشاط الفلاحي بواسطة الصيغتين التي يطرحها بنك الفلاحة و التنمية الريفية قرض الرفيق و قرض التحدي، وفي سنة 2018 عاود رقم الأعمال التامين الفلاحي وتيرة النمو في الشركة الوطنية للتأمين ليصل سنة 2019 إلى 750 مليون دينار جزائري، وعلى اثر جائحة كورونة التي عرفها العالم تراجع سوق التأمين العالمي بجميع فروعه.

الشكل 2 : تطور رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمين SAA في مجال التامين الفلاحي حسب فروعه 2020– 2013

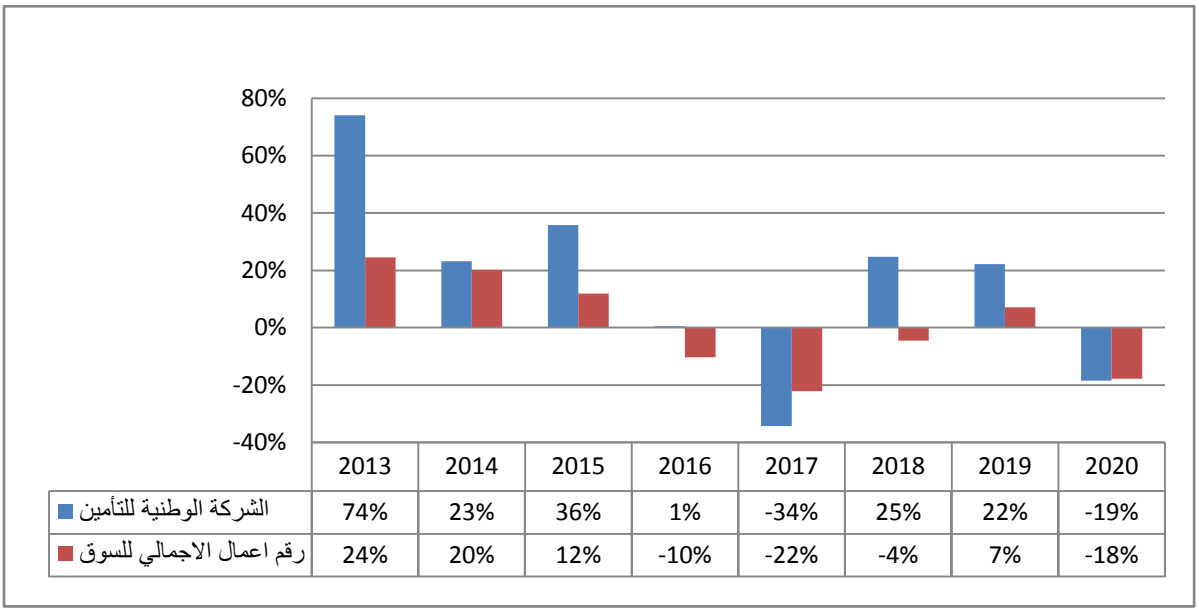

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الشركة الوطنية للتأمين	74%	23%	36%	1%	-34%	25%	22%	-19%
رقم اعمال الاجمالي للسوق	24%	20%	12%	-10%	-22%	-4%	7%	-18%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الحوصلات مديرية المركزية للتأمين الفلاحي SAA من 2013الى2020.

ويتضمن رقم أعمال التأمين الفلاحي في SAA ثلاثة فروع أساسية هي : التأمين على النباتات، التأمين على الحيوانات و التأمينات على المباني و العتاد الفلاحي، و بنسبة مساهمة متكافئة هي 31% 36%و 33 %على التوالي سنة 2020 .

وتيرة تعويض ملفات الأخطار الفلاحية The claims settlement ratio:

تعبر نسبة التعويض عن حجم الملفات التي تم تعويضها مقارنة بتلك المصرح بها و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 4 : تطور نسبة التعويض عن الأخطار الفلاحية في الشركة الوطنية للتأمين SAA 2014 –2020

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الملفات المصرح بها	737	646	701	581	646	687	1020
عدد الملفات التي تم تعويضها	637	522	581	567	533	598	828
نسبة التعويض	%86	%81	%83	%98	%83	%87	%81

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الحوصلات السنوية SAA من 2014 – 2020 .

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن وتيرة التعويض في الشركة الوطنية للتأمين SAA جد معتبرة، إذ يتم معالجة أكثر من 80% من الملفات في نفس السنة ووصلت إلى 98% سنة 2017، أما سنة 2020 فوصل عدد لملفات التي تم تعويضها الى 828 ملف تمثل 81% من عدد الملفات المصرحة لنفس السنة وهذا يؤكد أن اغلب ملفات الحوادث يتم معالجتها أما ما تبقى إما يحفظ لعدم استجابته لشروط التعويض أو نتيجة لتأخر احد العناصر المهمة في الملف كمحضر الخبرة.

جدول 5 : تطور حصة SAA في مجموع التعويضات عن الخسائر الفلاحية

مليون دينار جزائري

	2017	2018	2019	2020
قيمة التعويضات فيSAA	111.88	109.06	122.99	181.19
مجموع التعويضات	1415.1	1174.2	893.63	1148.07
نسبة مساهمة SAA	7.90%	9.29%	13.76%	%15.78

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الحوصلات السنوية SAA من 2017 – 2020

عرفت حصة الشركة الوطنية للتأمين في مجموع التعويضات عن الخسائر الفلاحية نموا مستمرا منذ سنة 2017 لتصل سنة 2020 إلى 15.78% بحجم تعويضات تجاوز 181.19 مليون دينار جزائري، مما يؤكد مساهمت الشركة في إدارة أخطار النشاط الفلاحي و يثبت كذلك حرصها على تحسين جودة خدمتها باستمرار، الأمر الذي يساعد المستثمرات الفلاحية المتضررة على التعافي و الرجوع إلى دورة الاستغلال في اقرب وقت.

V – 2 بحث فعالية التغطية التأمينية للنشاط الفلاحي التي تقدمها الشركة الوطنية للتأمين:

توفر الشركة الوطنية للتأمين تغطية تأمينية للأخطار التي تواجه النشاط الفلاحي من خلال ثلاثة مجموعات رئيسية هي التأمين على النباتات والتأمين على الحيوانات إضافة للتأمينات الأخرى التي تضم البنايات و العتاد الفلاحي وسنقتصر على المجموعتين الأوليتين لخصوصيتهم كما سبق الذكر في المحاور السابقة.

التأمين على النباتات :

و يضم عدد من عقود التأمين موجهة لتغطية البيوت البلاستيكية، الحبوب، الأشجار المثمرة، الشتلات وغيرها من الإنتاج النباتي ضد أخطار الصقيع، البرد، الفيضانات، الحريق، الرياح الساخنة و الأعاصير، ويتحمل الفلاح نسبة تصل إلى 10% من قيمة الخسائر كنسبة خصم، وتجدر الإشارة إلى أنه لا تتوفر تغطية تأمينية لخطر الجفاف و السرقة و الأمراض التي تصيب الإنتاج النباتي إضافة لخطر السرعة(SAA, 2018, pp. 14-30) .

وتقوم الدولة بالتدخل المباشر لحماية شعبة الحبوب التي تعتبر جد حيوية للاقتصاد الوطني، حيث يقوم الديوان الوطني للحبوب الجافة CCLS بشراء المحاصيل من الفلاحين بسعر مرتفع مقارنة بسعر السوق، مثلا بالنسبة للقمح اللين 3500 دج للقنطار ثم يقوم بطرحه في السوق بسعر لا يتجاوز 2800 دج مما يشجع الاستثمار في النشاط الفلاحي ويحفز استهلاك الإنتاج الوطني، وقامت الشركة الوطنية للتأمين بتكييف عقودها التأمينية لتتوافق مع هذه الآلية، حيث يتم تعويض الخسائر في شعبة الحبوب بالاعتماد على السعر المرجعي للديوان الوطني للحبوب الجافة CCLSأي 3500 للقنطار في حالة القمح اللين، رغم تعارضه مع المبدأ التعويضي في التأمين.

التأمين على الحيوانات :

تقوم الشركة الوطنية للتأمين بتغطية مربي الطيور والماشية بأنواعها والنحل والتربية المائيات في حالة نفوق الحيوانات نتيجة :

الحريق الفيضانات، أخطار المياه، الاعاصير؛

الامراض ؛

حوادث ؛

التسمم ؛

الأمر بالذبح الصحي من طرف المصالح الفلاحية لتفادي انتشار العدوى.

50% من قيمة الخسارة في حالة نفوق الدواجن بسبب موجات الحر الشديد.

ويتحمل مربين الدواجن خصم من التعويض يتراوح بين 12 إلى 16% من الخسارة في حالة نفوقها، أما بالنسبة لمربي الماشية فيتحملون نسبة تتراوح بين 10 إلى 30%(SAA, 2018, pp. 1-13) .

أما في حالة الأمراض المعدية التي ينص القانون على وجوب التصريح بها للمصالح الفلاحية، فلا تغطي SAAإلا نسبة 50% من قيمة الخسارة و تتكفل الدولة ببقية التعويض .

VI. مناقشة النتائج :

يعد النشاط الفلاحي محفوف بالمخاطر المناخية و الصحية إضافة إلى أخطار أخري يتشارك فيها مع مختلف النشاطات الاقتصادية، مما يجعل تبني الفلاحين لأدوات يتم من خلالها إدارة هذه المخاطر امرأ حاسما لنجاح موسمهم الفلاحي مما يؤكد صحة الفرضية الأولى .

ويتضح أيضا من خلال هذه الدراسة أن أدوات إدارة المخاطر تتكامل فيما بينها لمواجهة الخطر الفلاحي ، فمنها ما يتم على مستوى المزرعة، وهو الشكل التقليدي لإدارة المخاطر الفلاحية إلا أنه لا يزال فعال في إدارة بعض الأخطار الصغيرة و التي عادة تعبر عن الأخطار المتبقية بعد استعمال أدوات إدارة المخاطر الحديثة المتمثلة أساسا في التأمين، إلا أن كل هذه الأدوات تحتاج إلى ضمان الدولة في حالة الكوارث الفلاحية لحماية النشاط الفلاحي و حماية نظام إدارة الخطر داخل البلاد مما ينفي صحة الفرضية الثانية حيث لا يعتبر التأمين أهم الآليات في إدارة المخاطر الفلاحية إلا في مجال محدود .

ومن خلال دراستنا الميدانية في الشركة الوطنية للتأمين لاحظنا انه رغم الجهود المبذولة من طرف أصحاب القرار لتطوير نشاط التأمين و سعيها المستمر لتطوير منتجات تأمينية تواكب التطورات الحاصلة في النشاط الفلاحي كتقديمها أول منتج تأميني في السوق الوطني يغطي أخطار نشاط تربية المائيات، إلا أن هناك معوقات كثير تحد من فعالية منتجاتها التأمينية في إدارتها للمخاطر الفلاحية، أهمها:

وضع شروط كثيرة ومعقدة لقبول تأمين على الأخطار الفلاحية، الأمر الذي يقصي فئة كبيرة من الفلاحين من التأمين؛

عدم توفر الكثير الضمانات مثل خطر لجفاف، الأخطار الصحية للنباتات و السرقة، وفي حالة توفرها فإنها تعتبر جد محدودة؛

طول إجراءات التعويض وكثرة الشروط التي تستثني الفلاح من التعويض.

عدم تكامل الضمانات التي تقدمها الشركة مع تدخل الدولة لحماية النشاط إلا في حالات قليلة و هذا سواء لعدم وجود سياسة واضحة للدولة حيال إدارة الأخطار التي يوجهها القطاع، إضافة إلى نقص الإمكانيات التقنية التي تؤهل الشركة الوطنية لقياس و نمذجة الأخطار المناخية و الصحية و إعادة تسييرها الأمر الذي ينفي صحة الفرضية الثالثة .

VII. الخلاصة

إن تبني نظام إدارة مخاطر فلاحية فعال و متكامل يستدعى عدد من الشروط اهمها ما يلي:

– يجب على الدولة أن تتخلى عن الدعم المباشر للنشاط الفلاحي، حيث يشكل العائق الرئيسي أمام تطور نشاط التامين ،و في المقابل يجب على الدولة تبنيي سياسات طويلة المدى تتكامل مع نشاط التامين ولا تشكل منافس له، وهذا لتخفيف العبء الملقى على الدولة في تعويض الفلاحين في كل مرة تتحقق فيها كارثة فلاحية؛

– يجب دعم الأدوات التقليدية لإدارة المخاطر الفلاحية ويمكن الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال؛

– إن نظامية وتركز االمخاطر الفلاحية يستوجب تكاتف مؤسسات التأمين الوطنية لمواجهته وهذا من خلال التأمين المشترك والذي يزيد من طاقة استيعاب سوق التأمين الوطنية ؛

– يجب الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة خاصة التكنولوجيا الفضائية والتي تفتح أفاق جديدة للتأمين الفلاحي من خلال مساهمتها في خفض تكاليف التأمين وهذا من خلال تحديد حجم الخسائر الفلاحية دون الحاجة إلى الخبير لمعاينتها، وتساهم كذلك في رسم خرائط للخطر الفلاحي تغطي جميع أنحاء التراب الوطني باعتبارها عنصر أساسي في تحديد قسط التأمين ، وتسمح بتطوير منتجات تأمينية حديث مثل التأمين بواسطة المؤشر ..

– تشكل الثقافة التأمينية احد أهم معوقات تطور النشاط التأميني في الجزائر، وهذ ا راجع لعدة عوامل: جهل الفلاحين بالمنتجات التأمينية، إضافق إلى الوازع الديني على افتراض أن نشاط التأمين التقليدي لا يراعي ضوابط الشريعة الإسلامية، لذا يستوجب على الأطراف ذات الصلة من شركات التامين و الدولة و المنظمات الفلاحية و الباحثين في هذا المجال التكاتف لنشر الوعي في أوساط الفلاحين بالاعتماد على كل وسائل الإعلام المتاحة، إضافة إلى تطوير منتجات تأمينية تحترم ضوابط الشريعة الإسلامية وتتناسب مع الإمكانيات المادية للفلاحين وتتجنب كل أشكال التعقيد .

– تعتبر التجربة الكندية التي تم التطرق إليها جد رائدة في مجال تحفيز الفلاحين على التأمين حيث تجبر الفلاحين على التامين للاستفادة من دعم الدولة ،هذه التجربة يمكن الاستفادة منها .

VIII. المراجع:

- عبد الحميد موسى برغوثي. (2009). *التأمين الزراعي في فلسطين: الواقع الراهن وآفاق المستقبل*. رام الله: معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني(ماس).
- عزمي سلام اسامة، و نوري موسى شقيري. (2015). *إدارة الخطر و التأمين*. عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع.
- فاطمة الزهراء طاهري. (2013). *إدارة المخاطر الزراعية*. عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع.
- منظمة الاغذية و الزراعة للأمم المتحدة. (18 4, 2018). *اعتماد تدابير عالمية جديدة لوقف انتشار الآفات النباتية*. تاريخ الاسترداد 02 05, 2021، من /http://www.fao.org/news/story/ar/item/1118437/icode

- Anaman, K. A. (1985). Economic Analysis of FARM-FIRM Management Risk in North Florida (doctorate in philosophy). FLORIDA: Univercity of FLORIDA.
- Arora, k. A. (2019). Impact of climate change on agriculture production and its sustainable solutions. *Environmental Sustainability , 2*, pp. 95-96.
- Baudart, C. (2021, 03 24). *Engrais azotés : des prix élevés partis pour durer*. Consulté le 05 03, 2021, sur Réussir Grandes Cultures: https://www.reussir.fr/grandes-cultures/engrais-azotes-des-prix-eleves-partis-pour-durer
- CNA. (2011). Glossaire des termes d'assurance . alger: Conseil National des assurances .
- CNMA. (2015). *RAPPORT ANNUEL.* Alger: Caisse Nationale de Mutualité Agricole.
- CNMA. (2019). *Rapport Annuel.* alger: Caisse Nationale de Mutialité Agricole.
- Cordier, J. (2015, 06). *ANALYSE COMPARATIVE DES OUTILS DE GESTION DES RISQUES PROPOSÉS PAR LE FARM BILL 2014 ET LA PAC 2014-2020 (Briefing).* Consulté le 04 10, 2021, sur https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2015/540375/IPOL_BRI(2015)540375_FR.pdf
- Cordier, j., & al. (2008, Mars). La gestion des risques enagriculture de la theorie à la mise en oeuvre : éléements de réflexion pour l'action publique. *Notes et Etudes Economiques N°30* . Paris: Ministére de l'agriculture, de l'alimentation.
- Direction Central des Assurances Agricoles , SAA. (2020). Bilan 2020. SAA.
- FAO. (2009). The State of Food and Agriculture Livestok in the balance. 76. Rome: FAO.
- Holzmann, R., & Jorgensen, S. (2001). Social Risk Management: A New Conceptual Framework for Social Protection, and Beyond. *International Tax and Public Finance , 8*, pp. 529-556.
- ISO. (2018). *ISO 31000:2018 Management du risque — Lignes directrices.* Consulté le 4 1, 2021, sur ISO: https://www.iso.org/obp/ui/#iso:std:iso:31000:ed-2:v1:fr
- Kimura, S., Antón, J., & LeThi, C. (2010). Analyse des risques au niveau des exploitations et stratégies et politiques de gestion des risques : Analyse comparative entre pays. 10. Paris: Éditions OCDE.
- Martial, P. G. (2003, 12 19). Modélisation des risques de l'entreprise agricole pour une conception d'assurance revenu (Thèse de Doctorat). Institut d'Administration des Entreprises, Brest: l'Université de Bretagne Occidentale.
- OCDE. (2009). Gestion des Risque dans l'agriculture : une approche hostique. 23. OCDE.
- OCDE. (2009). GESTION DES RISQUES EN AGRICULTURE : UN CADRE CONCEPTUEL HOLISTIQUE. 24. OCDE.

- OCDE/FAO. (2019). Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO 2019-2028. 136. Paris: OCDE, Éditions.
- Ramiro, I. (2009, 06). Assurance Agricole. *série Fiches d'Information sur l'Assurance* . Washington: Banque Mondiale.
- SAA. (2016). *Plan à moyen Terme 2016-2018.* Alger: Societe Nationale d'Assurance.
- SAA. (2019). *Rapport D'activité.* Alger: Societe National d'assurance.
- SAA. (2018, 06). Recueil fiches Produits Assurance agricoles. Alger: Societe Nationale d'Assurance.
- Saisset, L.-A., Lepetit, I., & Olou, A. (2019). Gestion de la performance et du risque dans les coopératives agricoles selon une approche Business Analytics :. *13.Journées de recherches en sciences sociales (JRSS 2019).* Bordeaux: Societe francaise d'economoie rurale.
- Vincent, L., & autres. (2017). *Les outils de gestion des risques en agriculture.* paris: Inspection générale des finances.